موقف ابن خلدون من العلاقات الإسلامية النصرانية ...

عبد الهادي التازي*

يعتبر ابن خلدون، دون شك، من أبرز المصادر وأهمها فيما يتصل بالتاريخ الدولي لملة الإسلام سواء فيما بين المسلمين بعضهم بعضاً أو فيما بين المسلمين وغيرهم من الأمم التي كانت تجاورهم، ونحن نعرف عنه بالذات أنه كان سفيراً للمغرب لدى قشتالة، وسفيراً كذلك للمشرق لدى التتر ...

ويستطيع المرء أن يستخلص من مقدمة تاريخه ومن كتاب العبر كذلك عدداً من المقاطع التي تساعد مدون التاريخ العام، بيد أن تلك المعالجة من لدن ابن خلدون لم تكن معالجة دقيقة تعتمد على إيراد نصوص المعاهدات والخطابات التي ربطت هذا الفريق بذلك الفريق مما

---

* عضو أكاديمية المملكة المغربية

عثرنا عليه في الأرشيف الأوربي الذي وجدناه في خزائن إيطاليا أو فرنسا. وهناك انتصب السؤال العريض أمامنا حول الهدف من ذلك الإهمال؟ وهل إن ابن خلدون لم يكن مطلعاً على ما جرى من مفاوضات أدت إلى تلك المعاهدات والمخاطبات وهذا أمر نستبعده إزاء ما نعرف عن الرجل من معاصرته للأحداث وخاصة في عهد بني مرين بالمغرب وعهد المماليك في المشرق ... أم إن الأمر يتعلق بتعمد مقصود من الرجل لإخفاء معالم ذلك الاتصال الذي لم يكن يرى مبرراً له نظراً لعدم الحاجة إلى إعلانه بين العامة؟

هذا هو الموضوع الذي نريد أن نتعرض له تنويراً للرأي وإسهاماً منا في إثراء النقاش حوله سيما والمناسبة هي تكريم زميلنا الراحل الأستاذ محمد بن تاويت الذي اهتم بحياة ابن خلدون ومذكراته سواء عندما كان ابن خلدون مقيماً في فاس أو مقيماً في القاهرة ...

وأعترف منذ البداية أن الفضل في تنبيهنا للإجابة عن هذه الأسئلة يرجع للأستاذ المحتفى به الذي ساق فقرات قليلة المبنى لكنها كثيرة المعنى وكان ذلك بمناسبة حديث عابر لابن خلدون عن زيارته لبيت المقدس ومدينة الخليل ...

وأريد أن أقول تمهيداً لهذا البحث إن هناك وجهتي نظر متعارضتين حول موقف ابن خلدون من التأريخ للنصارى والحديث عن فضائلهم ...

فمن الباحثين وخاصة منهم الأستاذ گاسطون بوطول (Gaston Bouthoul)، الذي يرى أن ابن خلدون كان يستحقر الحديث عن أولئك النصارى فهو كالمقدسي الذي صرح منذ بداية تأليفه : «أحسن التقاسم» بأنه لا يرى جدوى في التأريخ لدولة الروم باعتبار أن ذلك قليل الفائدة!!

وإن المتتبع لنصوص تاريخ ابن خلدون لمضطر إلى أن يقف مع بعض الفقرات التي تعبر عن الفكرة القائلة : إنه غير معني كثيراً بما يجري على الساحة الأخرى : أي الساحة النصرانية ...

أليس هو القائل : «ولم يبق بيننا وبينهم في ذلك جدال ولا استدلال إنما هو الإسلام أو الجزية أو القتل»؟؟

لكن هناك من الباحثين العرب من أمثال الزميل الراحل ساطع

الحصري الذي كان يرى - خلاف رأي گاسطون، أن ابن خلدون كان محايداً إزاء العلاقات مع النصرانية بل إنه كان مسالماً لها وإن بعض العبارات التي وردت في نص تاريخه إنما كانت في سياق هامشي لا يعتبر في جملة ما يعتمد عليه من آرائه الرئيسية ...

وقد ظللت فترة طويلة أبحث عن الأسباب التي حدت بابن خلدون أن «يتجاهل» الحديث عن العلاقات الديبلوماسية التي ربطت بين ممالك أوربا، وياما أكثرها! وبين الدولة المغربية ...

ظللت أبحث ووجدت في الروايات ما يفيد أن إعراض المؤرخين عن ذكر بعض القضايا كان بدافع عدم الخوض فيما قد يمس بكرامة الأموات!!

لكن الأمر لم يلبث أن تأكد لي جيداً من خلال ما سجله ابن خلدون وبكل بساطة ووضوح في ترجمته لحياته التي نشرها الزميل الراحل رحمه الله.

ويتعلق الأمر بموقف خاص لابن خلدون من أمر تلك الاتصالات مع النصارى فقد كان لا يرى فائدة إطلاقاً في الحوار معهم ولا في التعامل معهم إلا عبر إحدى القنوات الثلاث التي أسلفنا : الإسلام أو الجزية أو القتل!!

ومعنى هذا أن الأمر بيننا لا هوادة فيه، وبعد هذا نورد ما ورد في ترجمته لنفسه بمناسبة وجوده في القدس والخليل. لقد قال ما يلي : «لقد تعففت عن الدخول إلى كنيسة القمامة لما فيها من الإشادة بتكذيب القرآن ... فنكرته لنفسي ونكرت الدخول إليه ...».

وهكذا أمسى واضحاً أن بخله بالكلام عما يتصل بموضوع العلاقات كان مقصوداً وعن سابق إصرار كما يقال!

وأعتقد أنه أي ابن خلدون كان متأثراً بالمعنى الظاهر للآية الكريمة التي تقول : «ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم». بل ربما كان مقتنعاً بما روي عن الإمام ابن العربي عند تفسير هذه الآية حيث يعلق قائلاً : «ولو اتبعت ملتهم فإنهم لا يرضون عنك...»!

وأعتقد أن مثل هذا الموقف حول هذا الموضوع الخطير لن يضير ابن خلدون ولن ينقص من مركزه فإن المؤلف أي مؤلف من حقه أن

تكون له مواقف خاصة به.

والآن فلنعد لما كنا نعتبه على ابن خلدون وهو يكتب تاريخه الدولي؟

سنختار من تلك الصفحات التي أهملها ما يتصل بالاتفاقية المبرمة بين المغرب وبين بيزة بتاريخ 28 ربيع الثاني 759\9 أبريل 1358 على عهد السلطان أبي عنان معاصر ابن خلدون. لقد كانت هذه الاتفاقية نموذجاً جيداً للقانون الدولي العام من حيث ترتيب فصولها واحداً بعد الآخر ... ومن حيث نصها على بعض المبادئ الأساسية في التعامل الدولي مثل احترام المسؤولية الشخصية وعدم أخذ الأبرياء بما ارتكبه الآخرون ... ومثل المعاملة بالمثل إلى آخر نصوص هذه الاتفاقية التي نورد صورتها رفقة هذه الكلمة عن موسوعتنا : (التاريخ الديبلوماسي للمغرب)[1].

وتعتبر هذه الاتفاقية المغربية البيزية من أهم الوثائق المغربية التي تعبر عن أصالة المغرب في باب التعامل الدولي، وهي ما سيدل على أننا لم نبق ننتظر اتفاقية السلطان سليمان القانوني مع فرانسوا الأول عام 1536 ولا اتفاقية ويستفاليا عام 1648 حتى نعرف مبادئ القانون الدولي العام كما يزعمه بعض الذين كانوا بعيدين عن التاريخ الدولي للمغرب ...

وهكذا فإنه نظراً لمثل هذه الأهمية التي لمثل هذه الاتفاقيات كنا ننتظر من مؤرخنا ابن خلدون أن يعمل على تسجيلها حتى لا نفاجأ بوجودها في أرشيف الممالك الأوربية التي قامت - والحق يقال - بترجمة الاتفاقية ترجمة كاملة، وقد نشرت الترجمة ضمن الأعمال التي صدرت عن الكونط دو ماص لاترو (De Mas Latro) في مجلداته عن تاريخ «علاقات المغرب مع الأمم المسيحية في العصور الوسطى ومعاهدات السلام»[2].

1 - د.عبدالهادي التازي : «التاريخ الديبلوماسي للمغرب»، ج 2 ص 34-35، ج 7 175-176-177. رقم الإيداع القانوني 25\1986، مطابع فضالة - المحمدية.

2 - المصدر السابق، ج 1 ص 51.